

Distr.: General  
31 March 2021  
Arabic  
Original: English



الدورة السادسة والسبعون  
البندان 140 و 141 من القائمة الأولية\*  
الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022  
تخطيط البرامج

## الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

الجزء الثالث  
العدل والقانون الدوليان

الباب 7  
محكمة العدل الدولية

[.A/76/50](#) \*



الرجاء إعادة استعمال الورق

290421 210421 21-04254 (A)



## المحتويات

### الصفحة

3	تصدير .....
4	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021 والأداء البرنامجي لعام 2019**
13	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022***
	المرفقات
25	الأول - الهيكل التنظيمي وتوزع الوظائف لعام 2022 .....
27	الثاني - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن هيئات الرقابة . . .

\*\* يُقدّم الجزء المكوّن من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 إلى الجمعية العامة لكي تنظر فيه وفقا للإجراءات والممارسات المتبعة بشأن الميزانية، التي أُعيد تأكيدها في الفقرة 13 من القرار 266/72 ألف.

\*\*\* تمشيا مع الفقرة 11 من القرار 266/72 ألف، يُقدّم الجزء الذي يتكون من الاحتياجات من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى الجمعية العامة لكي تنظر فيه.

## تصدير

محكمة العدل الدولية هي أحد الأجهزة الرئيسية الستة للأمم المتحدة وجهازها القضائي الرئيسي. وتُظَم مهمة المحكمة وأنشطتها بموجب كل من ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي للمحكمة، الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من ميثاق الأمم المتحدة.

وتتظر المحكمة، بوصفها المؤسسة القضائية الوحيدة التي تتسم بطابع عالمي وتتمتع باختصاص قضائي عام، في المنازعات التي تشمل دولاً من جميع مناطق العالم والتي تتعلق بطائفة واسعة من المسائل تشمل مسائل تتراوح بين المطالبات الإقليمية والبحرية، والحقوق الدبلوماسية والقنصلية، وحقوق الإنسان، والمسؤولية الدولية، واستخدام القوة، وتفسير المعاهدات الدولية وتطبيقها، وحماية البيئة.

وعززت المحكمة على مر السنين مركزها بوصفها المحفل القضائي العالمي والدائم الرئيسي لتسوية المنازعات بين الدول وفقاً للقانون الدولي، حيث نظرت في أكثر من 150 قضية منازعة منذ إنشائها. وإضافة إلى ذلك، واصلت المحكمة، من خلال إصدار 27 فتوى بشأن مسائل قانونية أحالتها إليها أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة المأذون لها، مساعدة تلك الأجهزة والوكالات على ممارسة سلطاتها، وأدت بذلك دوراً أساسياً في اشتغال منظومة الأمم المتحدة وتطوير القانون الدولي.

وإذ تستعد المحكمة للاحتفال في عام 2021 بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها، فإنها تحافظ على مستوى مكثف من النشاط، على نحو يثبت دينامية هذه المؤسسة في هذا العصر والثقة المستمرة التي تبديها الدول حيالها لتسوية نزاعاتها بالوسائل السلمية. وتمشيا مع الاتجاه الذي لوحظ في السنوات السابقة، ظل جدول القضايا المعروضة على المحكمة حافلاً في عام 2020، حيث بلغ عدد القضايا المعروضة على المحكمة 14 قضية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. وإضافة إلى ذلك، ازدادت في السنوات الأخيرة درجة التعقيد الإجرائي والموضوعي في القضايا المعروضة على المحكمة، بحيث فرضت تحديات جديدة عليها. وفي الواقع، توجد عدة قضايا مدرجة حالياً في جدول قضايا المحكمة أثرت بشأنها إجراءات فرعية (تتمثل، في المقام الأول، في طلبات فرض تدابير تحفظية ودفع ابتدائية بعدم اختصاص المحكمة) وهي تنطوي على كمية وافرة من البيانات الوقائية التقنية أو العلمية التي اقتضت من المحكمة، أو قد تقتضي منها، الاستعانة بخبراء.

ولتلبية المطالب الناجمة عن عبء القضايا المعروضة عليها، تضع المحكمة لنفسها جدول عمل طموحاً يتيح لها النظر في عدة قضايا في آن واحد وإصدار قراراتها في أسرع وقت ممكن. وتواصل المحكمة أيضاً استعراض أساليب عملها بانتظام من أجل أداء عملها القضائي بكفاءة وبشكل منظم. فعلى سبيل المثال، عدلت المحكمة في عام 2020 قواعدها لتتكيف مع مقتضيات العمل عن بعد أثناء جائحة مرض فيروس كورونا "كوفيد-19"، فأثبتت بذلك مرونتها وقدرتها على تدليل أي تحديات قد تواجهها. وأتاحت هذه التعديلات للمحكمة مواصلة أداء مهامها القضائية في عام 2020، حيث وقّرت إمكانية عقد جلسات المحاكمة وتلاوة الأحكام عن طريق التحوار عبر الفيديو.

وركزت المحكمة، لدى إعداد مقترحاتها المتصلة بالميزانية لعام 2022، على الموارد المالية الأساسية لأداء مهامها القضائية، ولا سيما التكاليف المرتبطة مباشرة بتنظيم الإجراءات الشفوية والخطية في القضايا المرفوعة إليها وإدارة تلك الإجراءات. وتظل المحكمة ملتزمة بالوفاء بالولاية الهامة الموكلة إليها بموجب ميثاق الأمم المتحدة بأقصى قدر من الكفاءة، ولكنها مهتمة أيضاً بالحفاظ على استقلاليتها واستقلالها وحيادها، فضلاً عن نزاهة ووظائفها القضائية لكفالة إقامة العدل على نحو سليم في خدمة المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، لا بد من الإشارة إلى أن المحكمة، بالنظر إلى ارتفاع حجم نشاطها ودورها الرئيسي في النظام الذي أنشأه الميثاق لصون السلام والأمن الدوليين، تشكل بلا شك وسيلة فعالة للغاية من حيث التكلفة لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

(توقيع) فيليب غوتيه

رئيس قلم المحكمة

## ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020

## التوجه العام

## الولايات والمعلومات الأساسية

1-7 محكمة العدل الدولية مسؤولة عن الفصل، وفقا لأحكام القانون الدولي، في المنازعات القانونية التي ترفعها الدول إليها، وعن إصدار فتاوى بشأن مسائل قانونية تحيلها إليها الهيئات المأذون لها بذلك بموجب أحكام ميثاق الأمم المتحدة. وتتألف المحكمة من 15 قاضيا تنتخبهم الجمعية العامة ومجلس الأمن، وهي أحد الأجهزة الرئيسية الستة للأمم المتحدة والجهاز القضائي الرئيسي للمنظمة. وتؤدي المحكمة مهامها وفقا لنظامها الأساسي الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من الميثاق. وجميع الدول الـ 193 الأعضاء في الأمم المتحدة هي أطراف في النظام الأساسي، وقد أقرت 74 دولة منها بالاختصاص الإلزامي للمحكمة، وفقا للفقرة 2 من المادة 36 من نظامها الأساسي. وإضافة إلى ذلك، هناك ما يربو على 300 معاهدة ثنائية ومتعددة الأطراف تمنح المحكمة اختصاصا إلزاميا فيما يتعلق بتسوية شتى أنواع المنازعات. ويجوز للدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة أن تصبح أطرافا في النظام الأساسي بشروط تحددها الجمعية في كل حالة بناء على توصية من مجلس الأمن. ويجوز أن تُفتح المحكمة أيضا أمام الدول غير الأطراف في نظامها الأساسي، رهنا بشروط يحددها المجلس وهي مبيّنة حاليا في قراره 9 (1946)، المتخذ في 15 تشرين الأول/أكتوبر 1946. وتقدم المحكمة تقارير سنوية إلى الجمعية العامة، ورد آخرها في الوثيقة A/75/4. وينص البند 2-14 من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة على أن تُعدّ محكمة العدل الدولية، بالتشاور مع الأمين العام، مقترحات الميزانية البرنامجية للمحكمة، وأن يقدم الأمين العام هذه المقترحات إلى الجمعية، مشفوعة بما يراه مستصوبا من ملاحظات.

2-7 وأنشطة المحكمة غير مدرجة في الخطة البرنامجية المقترحة. ورغم أنه ليس في وسع المحكمة أن تنتبأ بمؤشرات عبء عملها الرئيسية (مثل عدد القضايا التي ستُعرض عليها في عام 2022 وعدد ما س يُرفع من دعاوى جديدة، بما في ذلك الإجراءات الفرعية في القضايا المعروضة عليها)، فإنها بذلت أقصى الجهود لتقييم احتياجاتها لعام 2022 في ضوء عبء عملها خلال فترتي الميزانية الحالية والماضية.

3-7 ومع أن المحكمة لا تتحكم في حجم أنشطتها، التي تعتمد إلى حد كبير على عدد الدعاوى التي ستُرفع إليها، فإنها يجب أن تكون قادرة في جميع الأوقات على ممارسة المهام الموكلة إليها بموجب الميثاق. فالدول هي التي ترفع الدعاوى الجديدة إلى المحكمة، كما أن أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة المأذون لها هي التي تطلب من المحكمة إصدار فتاواها، ويمكنها جميعها أن تعرض المسائل على المحكمة في أي وقت من الأوقات، دون سابق إخطار. وحين وجود قضية معروضة على المحكمة، يتعذر التنبؤ باحتمال أو توقيت اللجوء إلى الإجراءات الفرعية (طلبات اتخاذ التدابير التحفظية، والدفع الابتدائية، والادعاءات المقابلة، وطلبات التدخل). وفي الماضي، كانت التباينات شديدة في عدد الدعاوى الجديدة المرفوعة في سنة ما، على الرغم من وجود اتجاه تصاعدي في عبء القضايا المعروضة على المحكمة في الأونة الأخيرة. ولتلبية متطلبات عبء العمل، تنظر المحكمة الآن بصورة روتينية في قضيتين أو ثلاث قضايا في آن واحد. وعبء العمل الذي يترتب على كل قرار تصدره المحكمة ثقيل للغاية. ومن حيث المبدأ، يقدم كل طرف من الأطراف (وهي دول ذات سيادة) في القضايا المعروضة على المحكمة مجموعة واحدة من المرافعات الخطية: المذكرة والمذكرة المضادة. ويجوز للمحكمة أن تأذن لها بتقديم مجموعة أخرى من المرافعات، وهي المذكرة الجوابية والمذكرة التعقيبية؛ وقد تطلب المحكمة نفسها هذه المرافعات، إذا رأت ذلك ضروريا. وفي الممارسة العملية، تُقدّم هذه المرافعات الإضافية بصورة دائمة تقريبا. ويميل حجم المرافعات إلى التضخم بصورة متزايدة، على الرغم من النداءات التي توجهها المحكمة إلى الأطراف بعدم تكرار الحجج التي عرضتها من قبل. ويمكن أيضا أن تكون جلسات الاستماع طويلة ومعقدة، بحسب طبيعة القضية. وفي القضايا التي تنطوي على مسائل وقائية عسيرة (مثل المسائل

ذات الطابع الشديد التقنية)، يمكن للأطراف استدعاء الشهود والخبراء للإدلاء بشهاداتهم. وفور استماع المحكمة إلى أقوال الأطراف، فإنها تفعل كل ما في وسعها لإصدار حكم في أقصر وقت ممكن، بحسب درجة تعقيد القضية. ويجب أن تسير إجراءات الدعوى بكاملها باللغتين الرسميتين للمحكمة، الإنكليزية والفرنسية، في آن واحد، سواء في المرحلتين الخطية والشفوية أو أثناء المداولات.

4-7 وتُصدر المحكمة، عند البت في القضايا المعروضة عليها، قرارات تشكل مجموعة اجتهادات متسقة تستخدم بصفتها مبادئ توجيهية لتجنب وحل المنازعات التي قد تبرز لاحقاً بين دول أخرى. وإضافة إلى ذلك، عندما تُصدر المحكمة فتاوى استجابةً لطلبات أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة المأذون لها حسب الأصول، تيسر المحكمة حسن سير عمل منظومة الأمم المتحدة، وتسهم كذلك في الدبلوماسية الوقائية وتطوير القانون الدولي.

5-7 ولما كانت المحكمة هيئة قضائية ومؤسسة دولية مستقلة إدارياً عن الأمانة العامة في آن معاً، فيجب أن يضطلع قلمها بالدور المزوج المتمثل في تقديم المساعدة إلى المحكمة في ممارسة مهامها القضائية وإدارة المسائل الإدارية ومسائل الميزانية في أمانة دولية. ويسترشد قلم المحكمة في أداء هذا الدور بالنظام الأساسي ولائحة المحكمة والتعليمات الموجهة لقلم المحكمة. وهو مسؤول عن الخدمات الإدارية وخدمات المؤتمرات والحوسبة والمحفوظات والتوزيع وخدمات الوثائق والمكتبة، ويعمل باعتباره القناة الرسمية للاتصالات الواردة إلى المحكمة وتلك الصادرة عنها. وإضافة إلى ذلك، يقدم قلم المحكمة الدعم القانوني والدبلوماسي واللغوي والفني للمحكمة. وعملاً بالفقرة 2 من المادة 21 من النظام الأساسي والمادة 22 من لائحة المحكمة، تنتخب المحكمة رئيس قلم المحكمة لمدة سبع سنوات ويجوز إعادة انتخابه. وتنص المادة 23 من لائحة المحكمة على انتخاب نائب لرئيس قلم المحكمة وفقاً لنفس الإجراء المعتمد في انتخاب رئيس قلم المحكمة. وتُعين المحكمة موظفي القلم وفقاً للفقرة 2 من المادة 21 من نظامها الأساسي. وتعتمد المحكمة نظامها الأساسي للموظفين.

## برنامج العمل

### قلم المحكمة

#### الهدف

6-7 الهدف الذي يسهم القلم في تحقيقه هو ضمان تلبية احتياجات المحكمة على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية من أجل الإدارة السليمة للعدالة الدولية ووفاء المحكمة بولايته بموجب الميثاق.

#### الاستراتيجية

7-7 للمساهمة في تحقيق الهدف، سيواصل قلم المحكمة الاستجابة لاحتياجات المحكمة لتمكينها من الاضطلاع بأنشطتها القضائية. ورغم صعوبة التنبؤ بدقة بالاحتياجات المحددة للمحكمة، فإن قلم المحكمة سيستمر في ضمان تقديم الخدمات الفنية وخدمات المؤتمرات والأمانة والوثائق والدعم القانوني والدبلوماسي واللغوي والفني في الوقت المناسب في القضايا المعروضة على المحكمة.

8-7 ويتوقع أن يؤدي العمل المذكور أعلاه إلى تلبية احتياجات المحكمة على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة في عام 2022.

## العوامل الخارجية في عام 2022

9-7 فيما يتصل بالعوامل الخارجية، تستند الخطة العامة لعام 2022 إلى افتراض التخطيط الذي مفاده أن الأنشطة القضائية للمحكمة في عام 2022 ستطوي على مستوى مماثل لمستوى العمل الذي شهدته في عام 2021.

7-10 وفيما يتصل بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، تستند الخطة البرنامجية المقترحة إلى افتراض أن المنجزات المستهدفة والأنشطة المقترحة لعام 2022 ستكون قابلة للتنفيذ. ولكن إذا أثرت الجائحة تأثيراً أكبر على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فإنها ستعدّل خلال عام 2022 ضمن نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات العامة. وسيبلغ عن أي تعديلات من هذا القبيل في إطار معلومات الأداء البرنامجي.

7-11 وفيما يتصل بالتعاون مع الكيانات الأخرى، سيواصل قلم المحكمة التعاون الوثيق مع مكاتب الأمم المتحدة ومؤسساتها في عام 2022. وفي عام 2020، ساعد مكتب الشؤون القانونية في الأمانة العامة للأمم المتحدة على ترتيب اجتماعات افتراضية بين رئيسة المحكمة ورئيس قلمها وكبار المسؤولين في المنظمة بدلا من الزيارة السنوية التي يجريها وفد من محكمة العدل الدولية إلى الأمانة العامة بمناسبة أسبوع القانون الدولي، في خريف عام 2020. وبالإضافة إلى ذلك، شارك موظفو إدارة الشؤون اللغوية وشعبة تكنولوجيا المعلومات خلال عام 2020 في اجتماعات افتراضية شتى وتبادلوا وجهات النظر مع المنظمات الدولية في لاهاي بشأن موضوع الترجمة الشفوية عن بعد في سياق جائحة كوفيد-19.

### الأداء البرنامجي في عام 2020

7-12 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتائج الواردة أدناه التي استجّدت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

#### تبسيط أنشطة المحكمة من خلال الاستعراض المستمر لإجراءاتها وأساليب عملها

7-13 في عام 2020، اتخذت المحكمة تدابير لضمان أداء عملها القضائي بأكفاً طريقة وضمان استمرار الوفاء بولايتها خلال جائحة كوفيد-19. وفي هذا السياق، عدلت المحكمة بعض أحكام قواعدها للسماح بإجراء المرافعات الشفوية وتلاوة أحكامها عن طريق التحوار عبر الفيديو عندما تقتضي ذلك أسباب صحية أو أمنية أو غير ذلك من الأسباب القاهرة. وتطلّب تنظيم جلسات الاستماع المختلطة أن يعمل قلم المحكمة بنشاط مع الأطراف في القضايا المعروضة على المحكمة لتزويدها بالمساعدة التقنية اللازمة لضمان سير الإجراءات بسلاسة. وتطلّب أيضا عقد جلسات الاستماع المختلطة وضع ترتيبات محددة بشأن الترجمة الشفوية الفورية وتوزيع الوثائق المتصلة بالقضايا إلكترونياً.

7-14 وعلاوة على ذلك، اعتمدت المحكمة في إطار استعراضها المنتظم المستمر لإجراءاتها وأساليب عملها مادة جديدة من قرارها بشأن الممارسة القضائية الداخلية للمحكمة تنص على وضع آلية لرصد تنفيذ التدابير التحفظية التي تفرضها المحكمة.

#### التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

7-15 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من تعديل المحكمة المادتين 59 و 94 من نظامها الداخلي، للسماح بإجراء المرافعات الشفوية وتلاوة أحكامها عن طريق التحوار عبر الفيديو، واعتماد المادة 11 الجديدة من قرارها المتصل بالممارسة القضائية الداخلية للمحكمة، التي تنص على إنشاء آلية لرصد تنفيذ التدابير التحفظية التي تفرضها المحكمة (انظر الجدول 7-1).

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
لا ينطبق	في إطار الاستعراض المستمر لإجراءات المحكمة وأساليب عملها، عدلت المحكمة المواد 22 و 23 و 29 و 76 و 79 من نظامها الأساسي.	في إطار الاستعراض المستمر لإجراءات المحكمة وأساليب عملها، عدلت المحكمة المادتين 59 و 94 من قواعدها للسماح بإجراء المرافعات الشفوية وتلاوة أحكامها عن طريق التحاور عبر الفيديو، واعتمدت المادة 11 الجديدة من قرارها المتصل بالممارسة القضائية الداخلية للمحكمة.

#### تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

- 7-16 خلال عام 2020، أثرت جائحة كوفيد-19 تأثيراً سلبياً على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة لمحكمة العدل الدولية. وشمل هذا التأثير تعليق جلسات المحكمة في الفترة بين آذار/مارس وأيار/مايو 2020، مما أدى إلى تأجيل الإجراءات الشفوية في قضية قرار التحكيم الصادر في 3 تشرين الأول/أكتوبر 1899 (غيانا ضد فنزويلا) من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه 2020، وإعادة تنظيم جدول أعمال المحكمة. وشملت الآثار المؤقتة الأخرى على أنشطة المحكمة تعليق جلسات المحكمة لمدة شهر واحد (من منتصف آذار/مارس إلى منتصف نيسان/أبريل 2020) وسفر أعضائها في مهام رسمية. وبالإضافة إلى ذلك، اضطرت المحكمة إلى تأجيل مجموعة واحدة من جلسات الاستماع في القضية المتعلقة بتعيين الحدود البحرية في المحيط الهندي (الصومال ضد كينيا) من حزيران/يونيه 2020 إلى آذار/مارس 2021، بعد طلب تأجيل القضية بسبب جائحة كوفيد-19. وأثرت هذه التغييرات في الأداء البرنامجي في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة 1 و 2 أدناه.
- 7-17 واتخذت المحكمة الترتيبات اللازمة لتكييف أساليب عملها لتتواءم مع مقتضيات العمل عن بعد من أجل مواصلة أداء وظائفها القضائية في خدمة الدول الأعضاء خلال جائحة كوفيد-19. ومن الأمثلة المحددة على هذه الترتيبات تعديل قواعد المحكمة للسماح بجلسات الاستماع وتلاوة أحكام المحكمة عن طريق التحاور عبر الفيديو عندما يكون ذلك ضرورياً لأسباب صحية أو أمنية أو غير ذلك من الأسباب القاهرة. ونتيجة لهذه الترتيبات، استطاعت المحكمة عقد أربع من أصل خمس مجموعات من الجلسات التي كانت قد خططت لعقدتها في عام 2020. وعقدت ثلاث من هذه المجموعات من جلسات الاستماع في شكل مختلط - حيث حضر بعض أعضاء المحكمة الجلسات شخصياً في قاعة العدل الكبرى، وشارك فيها عن بعد أعضاء المحكمة الآخرون وممثلو الأطراف. وبالإضافة إلى ذلك، استطاع قلم المحكمة، باستخدام تكنولوجيا متطورة للتحاور عبر الفيديو، دعم المحكمة لتواصل عقد جلساتها الخاصة بشأن المسائل المتصلة بالميزانية والمسائل الإدارية والقضائية، ومتابعة نظرها في القضايا الجارية المدرجة في جدول القضايا، وأتاح لها ذلك إصدار أحكام في أربع قضايا في عام 2020.
- 7-18 وتجسيدا لأهمية التحسين المستمر وتلبية الاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء، سيعم البرنامج الدروس المستفادة والممارسات الفضلى المتصلة بتعديل وتكييف برنامجه على ضوء جائحة كوفيد-19. ومن الأمثلة المحددة على أفضل الممارسات مواصلة تكييف أساليب عمل المحكمة، من خلال زيادة الاعتماد على تكنولوجيا التحاور عبر الفيديو.

## النتائج المقررة لعام 2022

7-19 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما تحديثان للنتيجتين المعروضتين في خطط البرامج المقترحة السابقة، وتظهران بالتالي الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 على حد سواء. والنتيجة 3 هي نتيجة مقررة جديدة.

### النتيجة 1: مواصلة نشاط المحكمة المطرد<sup>(1)</sup>

#### الأداء البرنامجي في عام 2020

7-20 واصل قلم المحكمة عمله في مجال الإجراءات القضائية للمحكمة، تمشياً مع ولايته، من خلال توفير خدمات فنية، وخدمات المؤتمرات والأمانة والوثائق، والدعم القانوني والدبلوماسي واللغوي في القضايا المعروضة على المحكمة، لكي تستطيع أداء جميع أنشطتها القضائية في عام 2020. وعلاوة على ذلك، طُلب إلى قلم المحكمة في سياق جائحة كوفيد-19 تقديم مزيد من المساعدة إلى المحكمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل ضمان تنظيم الاجتماعات والجلسات العامة عن بعد بسلاسة.

7-21 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تقديم القلم خدماته إلى المحكمة في الوقت المناسب، وأدى ذلك إلى تحقيق الهدف المقرر، على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

#### الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

7-22 سيواصل قلم المحكمة العمل على تحقيق النتيجة المقررة، تمشياً مع ولايته. وللمساهمة في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيواصل قلم المحكمة الاستجابة لاحتياجات المحكمة، بوسائل تشمل تقديم المساعدة القانونية والدبلوماسية واللغوية والتقنية إلى المحكمة في عملها القضائي، وتكييف الطرق التي يدعم بها المحكمة، عند الاقتضاء، لتمكينها من أداء مهامها القضائية بفعالية. ويبيّن مقياس الأداء الوارد أدناه التقدم المتوقع إحرازه (انظر الجدول 7-2).

الجدول 7-2

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) <sup>(1)</sup>	2022 (الأداء المقرر)
تقديم قلم المحكمة الخدمات إلى المحكمة في الوقت المناسب في القضايا المعروضة عليها	تقديم قلم المحكمة الخدمات إلى المحكمة في الوقت المناسب في القضايا المعروضة عليها	تقديم قلم المحكمة الخدمات إلى المحكمة في الوقت المناسب في القضايا المعروضة عليها	تقديم قلم المحكمة الخدمات إلى المحكمة في الوقت المناسب في القضايا المعروضة عليها	تقديم قلم المحكمة الخدمات إلى المحكمة في الوقت المناسب في القضايا المعروضة عليها

(أ) للحفاظ على المساءلة عن الخطط البرنامجية الأولية، يُرَجَّل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات في تلك المرحلة الزمنية قبل انتشار جائحة كوفيد-19. وسيُبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(1) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 7)).

النتيجة 2: تحمل عبء عمل المحكمة المطرد<sup>(2)</sup>

## الأداء البرنامجي في عام 2020

23-7 أصدرت المحكمة في عام 2020 أربعة أحكام في دعاوى المنازعات، وأماً واحداً بشأن طلب فرض تدابير تحفظية، وأمران يتصلان بتعيين خبراء، وعدداً من الأوامر الأخرى لتوجيه الإجراءات في القضايا المعروضة عليها. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، كان عدد قضايا المنازعات المعروضة على المحكمة 14 قضية.

24-7 ومن بين الأحكام الأربعة التي أصدرتها المحكمة في عام 2020، تناول أحدها مسألة اختصاصها في القضية المتعلقة بقرار التحكيم الصادر في 3 تشرين الأول/أكتوبر 1899 (غيانا ضد فنزويلا)، بينما تناولت الأحكام الثلاثة الأخرى الأسس الموضوعية لمطالبات المدعين في قضايا الحصانات والدعاوى الجنائية (غينيا الاستوائية ضد فرنسا)، والطعن في اختصاص مجلس منظمة الطيران المدني الدولي بموجب المادة 84 من اتفاقية الطيران المدني الدولي (الإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر والمملكة العربية السعودية ضد قطر)، والطعن في اختصاص مجلس منظمة الطيران المدني الدولي بموجب البند 2 من المادة الثانية من اتفاق المرور العابر للخدمات الجوية الدولية لعام 1944 (الإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر ضد قطر).

25-7 وخلال الفترة نفسها، عقدت المحكمة جلسات استماع عامة بشأن الأسس الموضوعية أو بشأن الدعاوى الفرعية في أربع قضايا منازعات. وبالإضافة إلى جلسات الاستماع التي عقدت في قضيتي قرار التحكيم الصادر في 3 تشرين الأول/أكتوبر 1899 (غيانا ضد فنزويلا) والحصانات والدعاوى الجنائية (غينيا الاستوائية ضد فرنسا)، المذكورتين أعلاه، عقدت المحكمة أيضاً جلسات استماع بشأن الدفوع الابتدائية في القضية المتعلقة بالانتهاكات المزعومة لمعاهدة الصداقة والعلاقات الاقتصادية والحقوق الفنزويلية لعام 1955 (جمهورية إيران الإسلامية ضد الولايات المتحدة الأمريكية) والقضية المتعلقة بتطبيق الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (قطر ضد الإمارات العربية المتحدة).

26-7 وعلى مدار العام، أصدرت المحكمة أيضاً ثلاثة أوامر موضوعية، تناول أحدها طلب فرض تدابير تحفظية مقدما من غامبيا في القضية المتعلقة بتطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (غامبيا ضد ميانمار)، بينما تناول الأمران الآخران قرار المحكمة المتصل بالحصول على رأي خبير وتعيين خبراء في القضية المتعلقة بالأنشطة المسلحة في إقليم الكونغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية ضد أوغندا).

27-7 وساهمت الخدمات التي يقدمها قلم المحكمة فيما يتصل بالقضايا المذكورة أعلاه في سير عمل المحكمة القضائي بسلاسة في هذه الدعاوى، وأدى ذلك إلى تحقيق الهدف المقرر المتمثل في ضمان تلبية احتياجات المحكمة على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية من أجل الإدارة السليمة للعدالة الدولية ووفاء المحكمة بولايتها بموجب الميثاق، على النحو المذكور في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021.

## الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

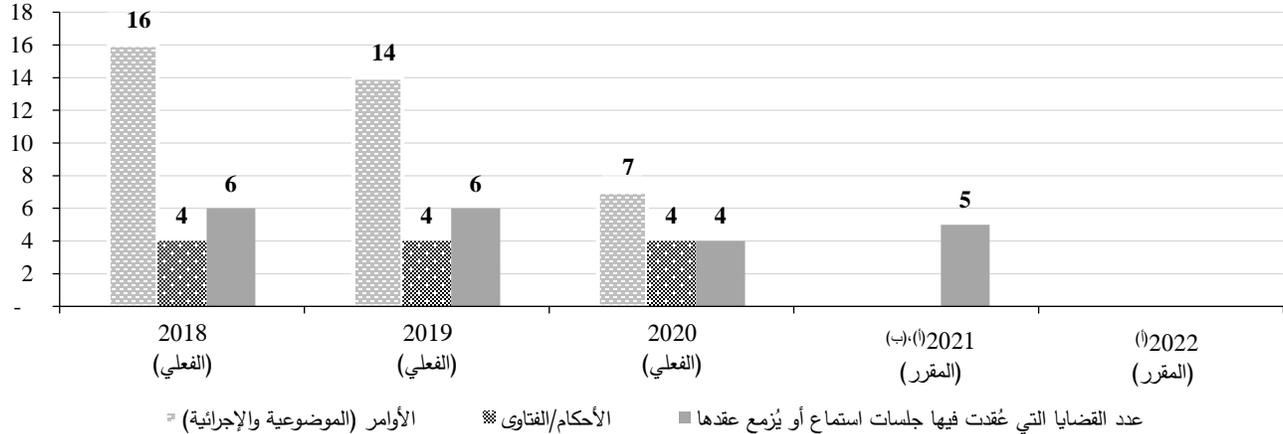
28-7 سيواصل قلم المحكمة العمل على تحقيق النتيجة المقررة، تمشياً مع ولايته. وللمساهمة في إحراز مزيد من التقدم نحو بلوغ الهدف، سيواصل قلم المحكمة دعم الأنشطة القضائية للمحكمة وتلبية احتياجاتها فيما يتصل بالقضايا التي ستكون معروضة عليها. ولئن كان يتعدّر التنبؤ بعدد القضايا التي ستُرفع إلى المحكمة في عام 2022، فإن من المتوقع أن تواصل المحكمة النظر في عدة قضايا في آن واحد، نظراً إلى عدد القضايا المدرجة حالياً في جدول القضايا. وبيّن مقياس الأداء الوارد أدناه التقدم المتوقع إحرازه (انظر الشكل الأول من الباب 7).

(2) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect. 7)).

الشكل الأول من الباب 7

مقياس الأداء : تقديم قلم المحكمة الخدمات إلى المحكمة في الوقت المناسب في القضايا المعروضة عليها

(عدد القضايا التي عُقدت فيها جلسات استماع أو يُزمع عقدها وعدد القرارات الصادرة أو التي يُزمع إصدارها)



(أ) يتعدّر التقبُّل بعدد القضايا التي سَتُعقد فيها جلسات استماع وعدد القرارات التي ستصدر في عامي 2021 و 2022.

(ب) فيما يتعلق بعام 2021، حددت المحكمة مواعيد أولية لعقد جلسات استماع في خمس قضايا.

**النتيجة 3: تحسين جهود الاتصال لتعزيز الوعي بدور المحكمة بوصفها الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة وتعزيز فهم هذا الدور**

### الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

7-29 في السنوات الأخيرة، أطلق قلم المحكمة مبادرات اتصال باستخدام التكنولوجيا تهدف إلى زيادة وعي الجمهور وفهمه لمهمة المحكمة وعملها. ففي أيار/مايو 2019 أطلقت المحكمة تطبيقاً مجانياً باسم "CIJ-ICJ" يسمح للمستخدمين بمواكبة مستجدات المحكمة بلغتيها الرسميتين، الفرنسية والإنكليزية، عن طريق توفير معلومات أساسية عن المحكمة وأنشطتها، بما في ذلك القضايا المعروضة عليها والقضايا التي بنتت فيها، والقرارات والنشرات الصحفية والجدول الزمني القضائي للمحكمة. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت المحكمة خلال السنوات الخمس الماضية تطوير وتعزيز وجودها على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث أطلقت حساباتها الخاصة على موقع لينكدين وتويتر ويوتيوب، وواصلت تحسين محتوى موقعها على شبكة الإنترنت وجاذبيتها وسهولة استعماله.

#### الدروس المستفادة والتغييرات المقررة

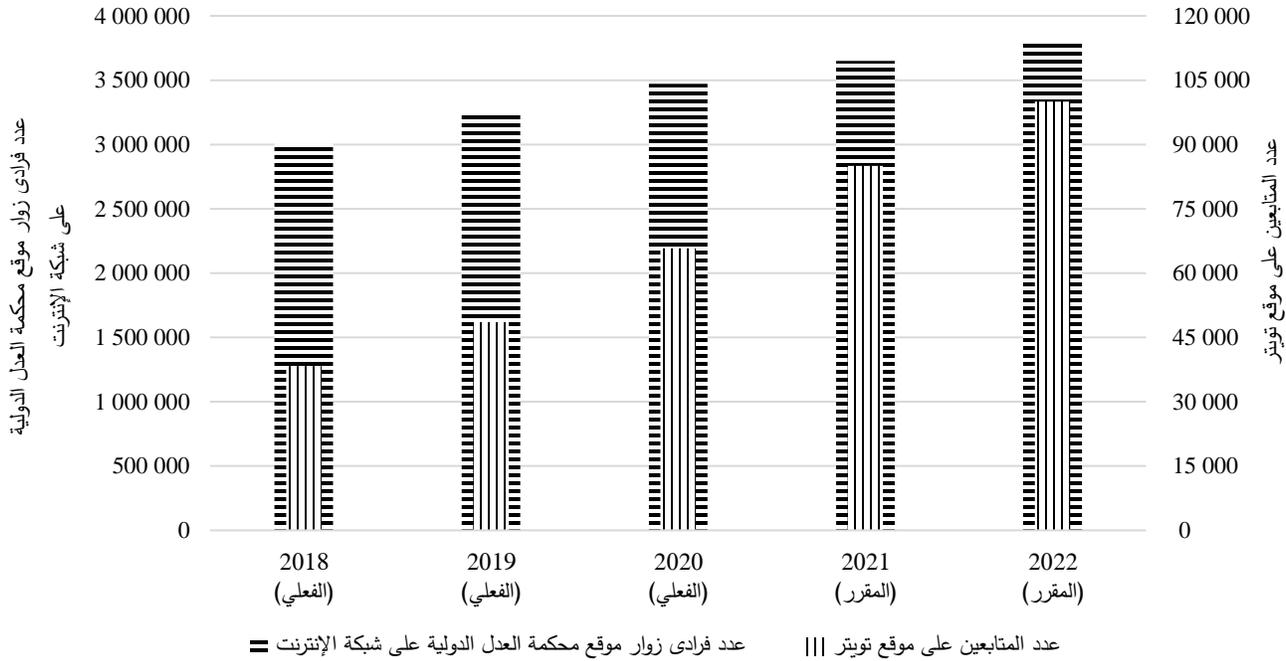
7-30 كان الدرس المستفاد في نظر قلم المحكمة هو القيود المفروضة على استخدام التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي لتعزيز الوعي في غياب استراتيجية اتصالات شاملة. وفي تطبيق هذا الدرس، ومن أجل تعزيز فهم أفضل لمهمة المحكمة وعملها وإثارة مزيد من الاهتمام بشأنهما، عن طريق توفير معلومات شاملة عن إجراءاتها وأدائها يمكن الوصول إليها على نطاق واسع، سيجري قلم المحكمة تحليلاً لمختلف قنوات الاتصال ويضع نهجاً منشقاً للحوار مع الجمهور والجماعات الرئيسية المعنية. وبناءً على الاستنتاجات المتكررة حول الحلول الناجمة، ومع تحديد الأهداف والغايات الإعلامية بشكل أوضح، سيواصل قلم المحكمة إثراء وتحسين محتوى موقعه على الإنترنت ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي بهدف إبراز مكانة المحكمة كأداة فعالة تحت تصرف الدول لتسوية منازعاتها سلمياً.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

7-31 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في بلوغ الهدف، مثلما يتضح من العدد السنوي لفرادى الزوار لموقع المحكمة على شبكة الإنترنت وعدد المتابعين على موقع تويتر (انظر الشكل الثاني من الباب 7).

الشكل الثاني من الباب 7

مقياس الأداء: عدد فرادى زوار موقع محكمة العدل الدولية على شبكة الإنترنت وعدد المتابعين على موقع تويتر



### الولايات التشريعية

7-32 محكمة العدل الدولية هي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة. وتُنظَّم أنشطة المحكمة بموجب كل من ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي للمحكمة الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من ميثاق الأمم المتحدة.

### المنجزات المستهدفة

7-33 يورد الجدول 7-3 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، التي ساهمت ويتوقع أن تساهم في بلوغ الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

قلم المحكمة: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر				الفئة والفئة الفرعية
لعام 2020	لعام 2020	لعام 2021	لعام 2022	
				ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء
1	1	1	1	وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)
1	1	1	1	1 - التقرير السنوي الذي تقدمه المحكمة إلى الجمعية العامة
				الوثائق القضائية (عدد الأحكام والفتاوى والأوامر)
				2 - الأحكام والفتاوى والأوامر
				الخدمات الفنية المقدمة للإجراءات القضائية (عدد الوثائق)
1 685	1 685	1 408	1 685	3 - إعداد الوثائق (محاضر الجلسات المغلقة التي تعقدتها المحكمة، والرسائل المعدة المتصلة بالقضايا وعمليات توزيعها، والمذكرات والخطب، وما إلى ذلك)
1 685	1 685	1 408	1 685	خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة في إطار الإجراءات القضائية (عدد الجلسات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
149	149	141	133	4 - الترجمة الشفوية في الجلسات المغلقة ولسات الاستماع العامة التي تعقدتها المحكمة
				تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
2	2	2	2	5 - اجتماعات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية
1	1	1	1	6 - اجتماعات اللجنة الخامسة
1	1	1	1	تقديم خدمات الوثائق للإجراءات القضائية (بآلاف الكلمات)
27 660	27 660	27 919	26 460	7 - ترجمة الوثائق المتصلة بالأنشطة القضائية للمحكمة
7 660	7 660	7 282	7 660	8 - تجهيز الوثائق المتصلة بالأنشطة القضائية للمحكمة (تحريرها وتدقيقها لغوياً)
20 000	20 000	20 637	18 800	باء - توليد المعارف ونقلها
				منشورات المحكمة (عدد المنشورات)
26	28	25	33	9 - الطلبات/الاتفاقات الخاصة (بما في ذلك المرفقات)
				10 - تقارير محكمة العدل الدولية: مجلدات مجموعات الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن المحكمة
				11 - الفصل ذو الصلة في حولية الأمم المتحدة
				12 - مجلدات مجموعات المرافعات
				13 - حولية محكمة العدل الدولية
				14 - المنشورات الأخرى الصادرة عن المحكمة (المنشورات غير المتكررة، والمنشورات المعاد طبعها، والمنشورات التي تصدر للمناسبات الخاصة (كتب مصورة، وكتيبات، وما إلى ذلك))
2	4	2	3	دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال
				برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: تنظيم المعارض والمحاضرات والجولات المصحوبة بمرشدين للزوار من الأوساط القانونية والأكاديمية وأعضاء السلك الدبلوماسي والطلاب والصحفيين؛ وتوزيع المنشورات الإعلامية وصحائف الوقائع والنشرات الإعلانية عن المحكمة.
				العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: النشرات الصحفية وموجزات القرارات.
				المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تحديث وتعهد موقع المحكمة على شبكة الإنترنت ومنصاتها على وسائل التواصل الاجتماعي.

(أ) من المتعذر، بطبيعة الحال، التمكن بعدد القضايا التي ستعرض على المحكمة وعدد ما سيُرفع إليها من دعاوى جديدة، بما في ذلك الإجراءات الفرعية في القضايا المعروضة عليها.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022  
لمحة عامة

34-7 يرد في الجداول 4-7 إلى 6-7 عرضاً للموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022، بما في ذلك تفاصيل التغييرات في الموارد، حسب الاقتضاء.

الجدول 4-7

الأرقام الإجمالية: تطور الموارد المالية حسب أوجه الإنفاق

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	التغييرات					نققات عام 2020 <sup>(أ)</sup>	اعتمادات عام 2021	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغييرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
	التغييرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	إعادة تقدير التكاليف									
الموارد المتصلة بالوظائف	-	101,1	0,6	16 566,6	13 560,8	16 465,5	101,1	-	-	-	101,1	0,6	16 566,6
تكاليف الموظفين الأخرى	-	-	4,7	1 721,1	1 244,6	1 643,7	-	-	-	77,4	77,4	4,7	1 721,1
التعويضات الممنوحة لغير الموظفين	-	(139,3)	(3,2)	7 789,1	6 842,1	8 044,2	(139,3)	-	(115,8)	(255,1)	(115,8)	(3,2)	7 789,1
الضيافة	-	(13,3)	(59,1)	9,2	1,6	22,5	(13,3)	-	-	(13,3)	(13,3)	(59,1)	9,2
الخبراء الاستشاريون	-	-	203,7	49,2	53,9	16,2	-	-	33,0	33,0	33,0	203,7	49,2
الخبراء	-	-	-	73,1	54,4	73,1	-	-	-	-	-	-	73,1
سفر الموظفين	-	-	37,1	56,2	-	41,0	-	-	15,2	15,2	15,2	37,1	56,2
الخدمات التعاقدية	-	-	10,2	1 611,3	1 266,8	1 462,3	-	-	149,0	149,0	149,0	10,2	1 611,3
مصروفات التشغيل العامة	-	(8,1)	(1,9)	2 226,3	2 154,3	2 270,0	(8,1)	-	(35,6)	(43,7)	(43,7)	(1,9)	2 226,3
اللوازم والمواد	-	(58,4)	(15,2)	319,6	274,9	376,8	(58,4)	-	1,2	(57,2)	(57,2)	(15,2)	319,6
الأثاث والمعدات	-	(11,1)	16,4	244,4	309,6	209,9	(11,1)	-	45,6	34,5	34,5	16,4	244,4
المنح والمساهمات	-	-	(21,6)	120,4	124,5	153,6	-	-	(33,2)	(33,2)	(33,2)	(21,6)	120,4
النفقات الأخرى	-	-	-	-	(145,3)	-	-	-	-	-	-	-	-
<b>المجموع</b>		<b>(129,1)</b>	<b>7,7</b>	<b>30 786,5</b>	<b>25 742,3</b>	<b>30 778,8</b>	<b>(129,1)</b>		<b>136,8</b>	<b>7,7</b>	<b>7,7</b>	<b>0,0</b>	<b>30 786,5</b>

(أ) النفقات المعروضة في هذا الجدول والجداول اللاحقة في وقت إعداد هذا التقرير غير نهائية، ويمكن أن تخضع لتعديلات قد تؤدي إلى اختلافات طفيفة بين المعلومات الواردة في هذا التقرير والبيانات المالية التي ستشر بحلول 31 آذار/مارس 2021.

ملاحظة: تُستخدم المختصرات التالية في الجداول والأشكال: أ م: أمين عام مساعد؛ خ ع (ر ر): فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ خ ع (ر ر): فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية).

الجدول 5-7

الأرقام الإجمالية: الوظائف المقترحة والتغيرات في الوظائف لعام 2022

(عدد الوظائف)

العدد	التفاصيل
117	1 أ ع م، 1 مد-2، 1 مد-1، 4 ف-5، 17 ف-4، 17 ف-3، 20 ف-1/2، 6 خ ع (ر ر)، 50 خ ع (ر أ)
-	التغيرات في الوظائف
117	1 أ ع م، 1 مد-2، 1 مد-1، 4 ف-5، 17 ف-4، 17 ف-3، 20 ف-1/2، 6 خ ع (ر ر)، 50 خ ع (ر أ)

الجدول 6-7

الأرقام الإجمالية: الوظائف المقترحة حسب الفئة والرتبة

(عدد الوظائف)

التغيرات					المعتمد لعام 2021	الفئة والرتبة
المعتمد لعام 2022	المجموع	التغيرات الأخرى	التعديلات الولايات الجديدة/ الموسعة	الفنية		
						الفئة الفنية والفئات العليا
1	-	-	-	-	1	أ ع م
1	-	-	-	-	1	مد-2
1	-	-	-	-	1	مد-1
4	-	-	-	-	4	ف-5
17	-	-	-	-	17	ف-4
17	-	-	-	-	17	ف-3
20	-	-	-	-	20	ف-1/2
<b>61</b>	-	-	-	-	<b>61</b>	<b>المجموع الفرعي</b>
						فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها
6	-	-	-	-	6	خ ع (ر ر)
50	-	-	-	-	50	خ ع (ر أ)
<b>56</b>	-	-	-	-	<b>56</b>	<b>المجموع الفرعي</b>
<b>117</b>	-	-	-	-	<b>117</b>	<b>المجموع</b>

35-7 وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 في الجداول 7-7 إلى 9-7، وفي الشكل الثالث من الباب 7.

36-7 وعلى النحو المبين في الجدولين 7-7 و 9-7، يصل إجمالي الموارد المقترحة لعام 2022 إلى 30 786 500 دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، ويمثل ذلك زيادة صافية قدرها 7 700 دولار (أو 0,03 في المائة) مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. وتأتي التغيرات في الموارد نتيجة عاملين اثنين هما: (أ) التعديلات الفنية؛ و (ب) التغيرات الأخرى. ويغطي مستوى الموارد المقترح تكاليف تنفيذ الولايات تنفيذًا تامًا بكفاءة وفعالية.

الجدول 7-7

الأرقام الإجمالية: تطور الموارد المالية حسب أوجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الميزانية العادية

العنصر	نفقات عام 2020		نفقات عام 2021		التغيرات		
	عام 2020	عام 2021	التغيرات الفنية	التعديلات الموسعة	الولايات الجديدة/ الأخرى	التغيرات المجموع	النسبة المئوية
أعضاء المحكمة	6 896,5	8 134,6	(139,3)	-	(108,4)	(247,7)	(3,0)
قلم المحكمة	14 970,6	18 446,5	87,8	-	85,0	172,8	0,9
الدعم البرنامجي	3 875,2	4 197,7	(77,6)	-	160,2	82,6	2,0
<b>المجموع</b>	<b>25 742,3</b>	<b>30 778,8</b>	<b>(129,1)</b>	<b>-</b>	<b>136,8</b>	<b>7,7</b>	<b>0,0</b>

الجدول 8-7

الأرقام الإجمالية: الوظائف المقترحة لعام 2022 حسب العنصر

(عدد الوظائف)

الميزانية العادية

العنصر	المعتمد لعام 2021		التغيرات المقترحة لعام 2022		
	عام 2021	عام 2022	التغيرات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى
أعضاء المحكمة	-	-	-	-	-
قلم المحكمة	117	117	-	-	-
الدعم البرنامجي	-	-	-	-	-
<b>المجموع</b>	<b>117</b>	<b>117</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>

الجدول 9-7

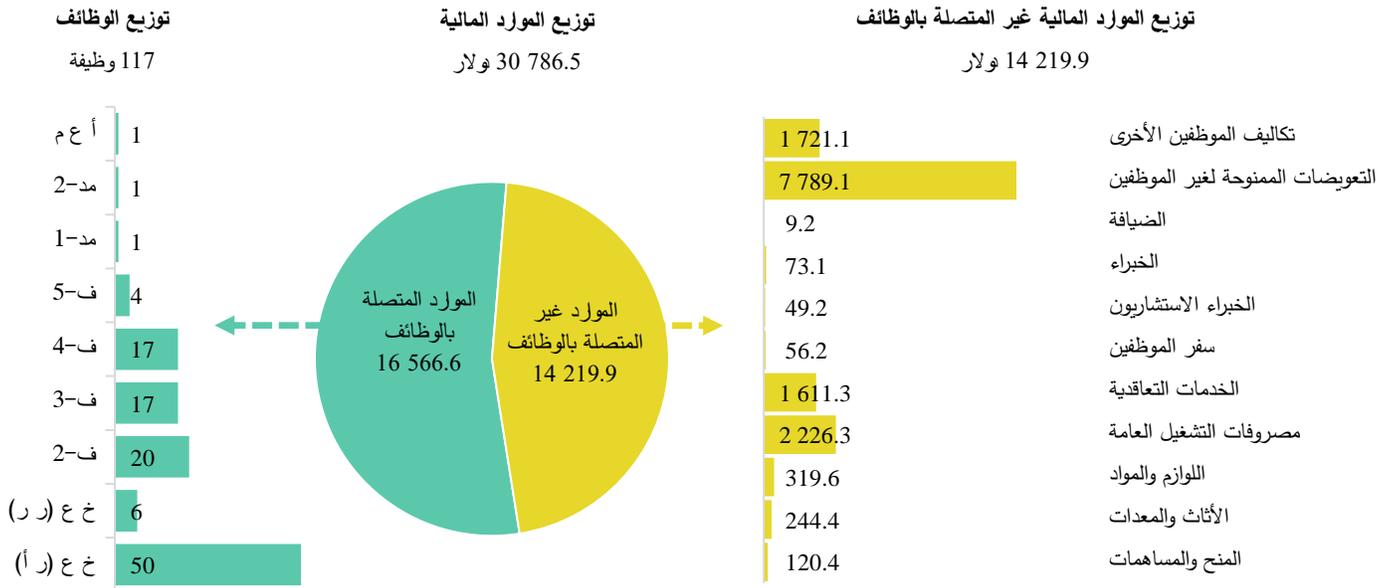
الأرقام الإجمالية: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

العنصر	نفقات عام 2020		نفقات عام 2021		التغيرات		
	عام 2020	عام 2021	التغيرات الفنية	التعديلات الموسعة	الولايات الجديدة/ الأخرى	التغيرات المجموع	النسبة المئوية
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية							
الموارد المتصلة بالوظائف	13 560,8	16 465,5	101,1	-	-	101,1	0,6
الموارد غير المتصلة بالوظائف	12 181,5	14 313,3	(230,2)	-	136,8	(93,4)	0,0
<b>المجموع</b>	<b>25 742,3</b>	<b>30 778,8</b>	<b>(129,1)</b>	<b>-</b>	<b>136,8</b>	<b>7,7</b>	<b>0,0</b>

تقديرات عام 2022 (قبل)	التغيرات					2021	2020
	النسبة المئوية	المجموع	التغيرات الأخرى	الولايات الجديدة/ الموسعة	التعديلات الفنية		
61	-	-	-	-	-	61	الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة
56	-	-	-	-	-	56	الفئة الفنية والفئات العليا
117	-	-	-	-	-	117	فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها
							المجموع

الشكل الثالث من الباب 7  
توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)  
(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



### شرح الفروق حسب العامل والعنصر

#### التغيرات الإجمالية في الموارد

##### التعديلات الفنية

37-7 على النحو المبين في الجدول 7-7، تعكس التغيرات في الموارد انخفاضا صافيا قدره 129 100 دولار على النحو التالي:

(أ) أعضاء المحكمة - يتصل الانخفاض البالغ 139 300 دولار في بند التعويضات الممنوحة لغير الموظفين بإلغاء

الاحتياجات المتصلة بتكاليف إعادة الإعمار إلى الوطن وتكاليف الاستقرار لفائدة خمسة قضاة انتهت مدة ولايتهم في

شباط/فبراير 2021. ويُنتخب ثلث أعضاء المحكمة كل ثلاث سنوات، ويجوز إعادة انتخاب القضاة المكلفين؛

- (ب) **قلم المحكمة** - تعكس الزيادة الصافية البالغة 87 800 دولار زيادة قدرها 101 100 دولار في إطار الموارد المتصلة بالوظائف لتغطية الأثر المرجحاً الناجم عن إنشاء وظيفة مترجم/مراجع باللغة الفرنسية (برتبة ف-4) في عام 2021 عملاً بقرار الجمعية العامة 252/75 خضعت لمعدل شغور بنسبة 50 في المائة وفقاً للممارسة المتبعة في الوظائف الجديدة. وقابل هذه الزيادة جزئياً انخفاض قدره 13 300 دولار تحت بند الضيافة نتيجة لإلغاء الموارد غير المتكررة المخصصة لتنظيم أنشطة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء المحكمة في عام 2021؛
- (ج) **الدعم البرنامجي** - نجم الانخفاض البالغ 77 600 دولار عن إلغاء الموارد غير المتكررة التي وصل مجموعها إلى 66 500 دولار، لاستئجار معدات سمعية - بصرية تحت بند نفقات التشغيل العامة، واللوازم والمواد الضرورية لتنظيم الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء المحكمة في عام 2021. وبالإضافة إلى ذلك، يعكس الانخفاض البالغ 11 100 دولار تحت بند الأثاث والمعدات، بشكل رئيسي، إلغاء الاحتياجات غير المتكررة المخصصة لشراء معدات تكنولوجيا المعلومات في عام 2021.

### التغيرات الأخرى

38-7 على النحو المبين في الجدول 7-7، تعكس التغيرات في الموارد زيادة صافية قدرها 136 800 دولار، على النحو التالي:

(أ) **أعضاء المحكمة** - يتصل الانخفاض الصافي البالغ 108 400 دولار بما يلي:

- '1' انخفاض الاحتياجات بمبلغ 115 800 دولار تحت بند التعويضات الممنوحة لغير الموظفين، الذي يعزى أساساً إلى انخفاض الموارد المخصصة للسفر بهدف المشاركة في جلسات المحكمة، ويتواكب ذلك مع انخفاض عدد القضاة غير المقيمين والانخفاض في الموارد المخصصة لسفر القضاة المقيمين ومعاليتهم إلى بلدانهم الأصلية، مما يعكس التغير في عدد القضاة ومعاليتهم الذين يحق لهم السفر تحت هذا البند في عام 2022، والتغير في وجهات سفر كل منهم؛
- '2' زيادة في الاحتياجات بمبلغ 7 400 دولار تحت بند سفر الموظفين، لتغطية تكاليف زيارة رئيسة المحكمة إلى نيويورك سنوياً لمخاطبة الجمعية العامة ومجلس الأمن، وحضورها سنوياً اجتماع لجنة القانون الدولي في جنيف في عام 2022، وسفر أعضاء المحكمة لحضور الاجتماعات الرسمية خارج لاهاي، مع مراعاة انخفاض موارد السفر التي وافقت عليها الجمعية العامة لعام 2021.

(ب) **قلم المحكمة** - تتصل الزيادة الصافية البالغة 85 000 دولار بما يلي:

- '1' زيادة صافي الاحتياجات البالغة 77 400 دولار في إطار تكاليف الموظفين الأخرى، التي تتصل بشكل رئيسي بالاعتمادات المخصصة لوظيفتين من الوظائف الممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة (موظف أقدم لشؤون التغيير وإدارة المشاريع (ف-5)، وموظف لإدارة العقود (ف-4))، لفترة 60 يوماً لكل منهما، لمساعدة قلم المحكمة على التحضير لعملية الانتقال المؤقت المتوقع أثناء تجديد قصر السلام. ويقابل هذه الزيادة جزئياً انخفاض في الاحتياجات تحت بند المساعدة المؤقتة للاجتماعات، يعزى إلى الفوائد المتوقع تحقيقها نتيجة لاستخدام أداة للترجمة بمساعدة الحاسوب. وفي أعقاب اكتشاف أن قصر السلام يحتوي على الاسبستوس، أعلنت سلطات البلد المضيف عن اعتزامها إجراء إصلاحات رئيسية لإزالة التلوث وتجديد المبنى. ومن المتوقع أن يغلق قصر السلام مؤقتاً أثناء أعمال التجديد، وأن يُنقل شاغلوه كلياً أو جزئياً إلى أماكن أخرى. وفي أيار/مايو 2020، أبلغ البلد المضيف المحكمة بأن العمل على تجديد قصر السلام سيبدأ في صيف عام 2022 على أقل تقدير، وسيستغرق نحو ثماني سنوات. وبما أن ترتيبات تجديد قصر

السلام والانتقال لم تحدد بعد، وفي ضوء الوقت اللازم للتحضير لعملية الانتقال، يُعتبر من السابق لأوانه في هذه المرحلة إدراج احتياجات محددة فيما يتصل بإمكانية الانتقال في عام 2022. وبناء على ذلك، تشمل الميزانية المقترحة لعام 2022 احتياجات تقتصر على تمويل وظيفة واحدة لموظف أقدم لإدارة التغيير وإدارة المشاريع (ف-5) وموظف واحد لإدارة العقود (ف-4) لفترة 60 يوما لكل منهما، ليساعدا على التحضير لعملية الانتقال المؤقت المتوقع؛

2' وستتيح زيادة الاحتياجات بمبلغ 33 000 دولار تغطية تكاليف خبير استشاري في مجال حفظ التسجيلات السمعية - البصرية والملفات الرقمية لتنفيذ برنامج النقاط وحفظ المواد الرقمية. ونظام المحفوظات حاسم الأهمية لإدارة المعلومات ويمنع فقدان البيانات، مما يكفل استمرارية أنشطة المحكمة على نحو سليم. وسيتيح هذا المشروع كفالة الحماية المستمرة للمحفوظات التاريخية الخاصة بالمحكمة، وهي اجتهاداتها القضائية وسجلات البريد الإلكتروني والمواد السمعية - البصرية، والحرص في الوقت نفسه على مواءمة عمليات المحكمة مع إطار إدارة المعلومات في الأمانة العامة للأمم المتحدة وتوجيه عملياتها نحو زيادة التشغيل الآلي للموارد الإلكترونية واستخدامها؛

3' زيادة الاحتياجات بمبلغ 7 800 دولار تحت تكاليف سفر الموظفين، وتعزى بشكل أساسي لتغطية تكاليف الزيارة السنوية التي يجريها رئيس القلم والموظفون المرافقون له إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك، مع مراعاة انخفاض موارد السفر التي وافقت عليها الجمعية العامة لعام 2021؛

4' انخفاض الاحتياجات بمبلغ 33 200 دولار في إطار المنح والمساهمات، التي تعكس التكاليف التقديرية الحالية للخدمات التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة لإقامة العدل وفقا للأحكام الواردة في الإضافة الملحقة بمذكرة التفاهم بشأن تقديم الخدمات إلى محكمة العدل الدولية من قبل مكتب الأمم المتحدة في جنيف ومكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة في الأمم المتحدة ومكتب تقديم المساعدة القانونية للموظفين.

### (ج) الدعم البرنامجي - تتصل الزيادة الصافية البالغة 160 200 دولار بما يلي:

1' زيادة الاحتياجات الصافية البالغة 149 000 دولار تحت بند الخدمات التعاقدية، لخدمات تجهيز البيانات، وتعزى أساسا إلى تنفيذ المشروعين التاليين: (أ) أداة الترجمة بمساعدة الحاسوب (eLUNA) لتتجبل بترجمة أنواع معينة من الوثائق وتعزيز الاتساق عن طريق تبسيط عمليات الترجمة القائمة، و (ب) المرحلة الثانية من تنفيذ نظام لإدارة المحتوى في موقع المحكمة على شبكة الإنترنت لتحسين أدائها وزيادة الأمن والاستفادة من فرص تنمية إضافية. ويقابل هذه الزيادة جزئيا انخفاض في الاحتياجات تحت بند الخدمات التعاقدية المرتبطة بالترجمة التعاقدية، يعزى إلى الفوائد المتوقع تحقيقها نتيجة لاستخدام أداة للترجمة بمساعدة الحاسوب؛

2' زيادة الاحتياجات بمبلغ 45 600 دولار تحت بند الأثاث والمعدات، تتعلق بشكل رئيسي بتنفيذ المرحلة الثانية من استبدال المعدات السمعية - البصرية العتيقة في قاعة العدل الكبرى؛

3' زيادة الاحتياجات الصافية بمبلغ 1 200 دولار تحت بند اللوازم والمواد، وتعزى بشكل رئيسي إلى زيادة الاعتمادات المخصصة لكتب المكتبة والاشتراكات اللازمة لمواصله توفير المجموعة الشاملة من مواد القانون الدولي العام للمحكمة. ويقابل هذه الزيادة جزئيا انخفاض في الاحتياجات تحت بند اللوازم المكتبية بسبب استخدام الموارد على أفضل وجه؛

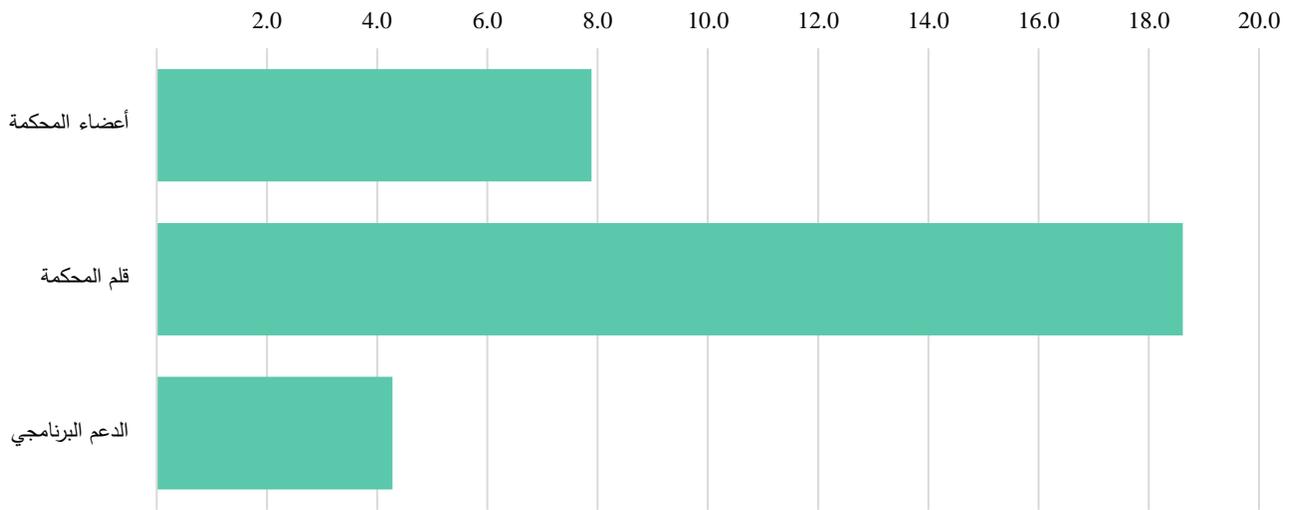
4' انخفاض الاحتياجات بمبلغ 35 600 دولار تحت بند مصروفات التشغيل العامة، وتحديدًا لخدمات البريد بسبب استخدام الاتصالات الإلكترونية، وانخفاض تحت بند تكاليف استئجار وصيانة الأثاث والمعدات يعزى إلى إنشاء مركز بيانات افتراضي بدلا من مركز مادي.

7-39 ويرد توزيع الموارد حسب العنصر في الشكل الرابع من الباب 7.

الشكل الرابع من الباب 7

توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 حسب العنصر

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



### أعضاء المحكمة

7-40 تتألف محكمة العدل الدولية من 15 قاضياً (أعضاء المحكمة)، تنتخبهم الجمعية العامة ومجلس الأمن لفترة ولاية مدتها تسع سنوات. ويُنتخب ثلث أعضاء المحكمة كل ثلاث سنوات، ويجوز إعادة انتخاب القضاة المكلفين. والمحكمة، بوصفها الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، هي هيئة عالمية يتعين أن تُمثل فيها النظم القانونية الرئيسية في العالم والمدنيات الكبرى بطريقة متوازنة (المادة 9 من النظام الأساسي). وباعتبار المحكمة مؤسسة تتشكل من قاعدة عريضة على هذا النحو، يتعين عليها أن تقوم بتسوية المنازعات القانونية المعروضة عليها من قبل الدول وأن تقدم فتاوى بشأن المسائل القانونية المحالة إليها من قبل هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة المأذون لها بذلك. وجميع أعضاء المحكمة ملزمون، من حيث المبدأ، بالاشتراك في كل قضية من القضايا المعروضة عليها (المادة 25 من النظام الأساسي). ووفقاً للمادة 31 من النظام الأساسي للمحكمة، يجوز للدولة التي تكون طرفاً في قضية ما أن تختار قاضياً مخصصاً إذا لم يكن في هيئة المحكمة قاضٍ من جنسية أطراف الدعوى، أو إذا كان فيها قاضٍ من جنسية أحد الأطراف الآخرين. ويشترك القضاة المخصصون في أحكام المحكمة على وجه المساواة التامة مع أعضاء المحكمة.

7-41 وتصل الموارد المقترحة للميزانية العادية لعام 2022 إلى مبلغ 7 886 900 دولار، وتعكس انخفاضاً قدره 247 700 دولار مقارنة بالاعتمادات المرصودة لعام 2021. ويرد في الفقرتين 7-37 (أ) و 7-38 (أ) أعلاه تفسير للانخفاض المقترح البالغ 247 700 دولار. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 في الجدول 7-10، وفي الشكل الخامس من الباب 7.

الجدول 7-10

أعضاء المحكمة: تطور الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)	التغيرات				نققات عام 2021	اعتمادات عام 2021	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية
	تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)	التغيرات	التغيرات الأخرى	المجموع							
7 886,9	(3,0)	(247,7)	(108,4)	-	(139,3)	8 134,6	6 896,5				
<b>7 886,9</b>	<b>(3,0)</b>	<b>(247,7)</b>	<b>(108,4)</b>	<b>-</b>	<b>(139,3)</b>	<b>8 134,6</b>	<b>6 896,5</b>				

الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية

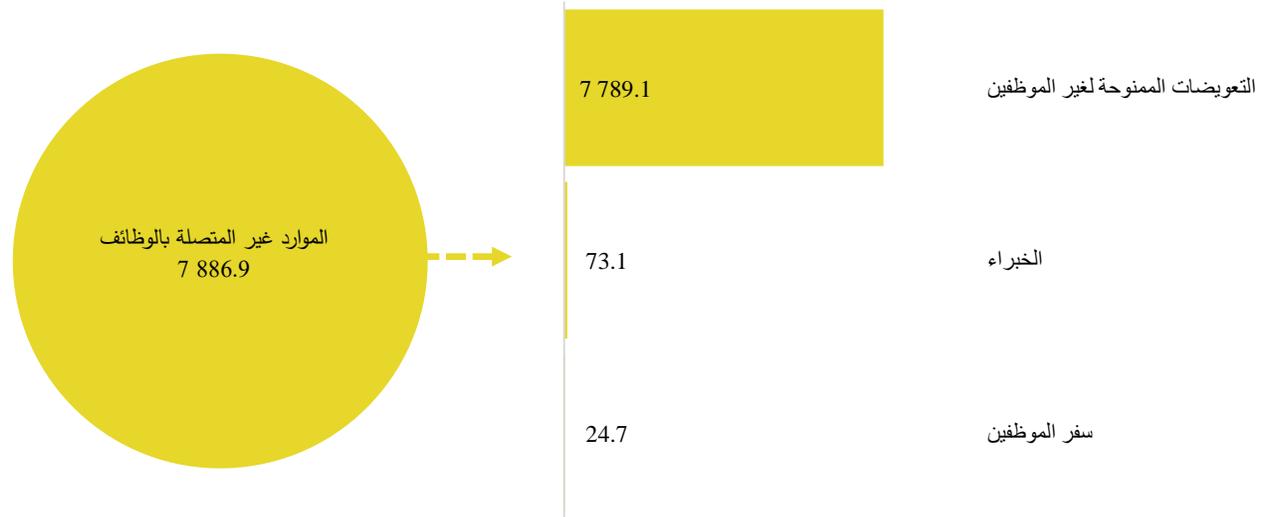
الشكل الخامس من الباب 7

أعضاء المحكمة: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

توزيع الموارد المالية غير المتصلة بالوظائف

7 886.9 دولارا



## قلم المحكمة

42-7 بما أن المحكمة هيئة قضائية ومؤسسة دولية في آن معا مستقلة إدارياً عن الأمانة العامة، فلا بد أن يضطلع قلم المحكمة بدور مزدوج كمساعد للقضاء وكأمانة دولية. ويقدم قلم المحكمة الدعم القانوني والدبلوماسي واللغوي والفني للمحكمة. وهو مسؤول عن الخدمات الإدارية وخدمات المؤتمرات والحوسبة والمحفوظات والتوزيع وخدمات الوثائق والمكتبة، ويعمل باعتباره القناة الرسمية للاتصالات الواردة إلى المحكمة وتلك الصادرة عنها.

43-7 وترد في الجدول 7-11 معلومات عن الامتثال لهدفي تسليم الوثائق في مواعيدها المقررة والحجز المسبق لتذاكر السفر الجوي. وأدت جائحة كوفيد-19 والقيود المفروضة على السفر بسببها إلى الحد من قدرة قلم المحكمة على الامتثال لمقتضيات حجز تذاكر السفر الجوي مسبقاً في عام 2020، ونتج عن ذلك انخفاض معدل الامتثال إلى 82 في المائة في عام 2020 مقارنة بالسنوات السابقة.

الجدول 7-11

معدل الامتثال

(النسبة المئوية)

الفعلي لعام 2019	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
100	100	100	100
100	82	100	100

تسليم الوثائق في موعدها

شراء تذاكر السفر الجوي قبل بدء السفر بأسبوعين على الأقل

44-7 وتصل الموارد المقترحة للميزانية العادية لعام 2022 إلى مبلغ 18 619 300 دولار، وتعكس زيادة صافية قدرها 172 800 دولار مقارنة بالاعتمادات المرصودة لعام 2021. ويرد في الفقرتين 7-37 (ب) و 7-38 (ب) أعلاه تفسير للزيادة الصافية المقترحة البالغة 172 800 دولار. وترد تفاصيل إضافية في الجدول 7-12 وفي الشكل السادس من الباب 7.

الجدول 7-12

قلم المحكمة: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

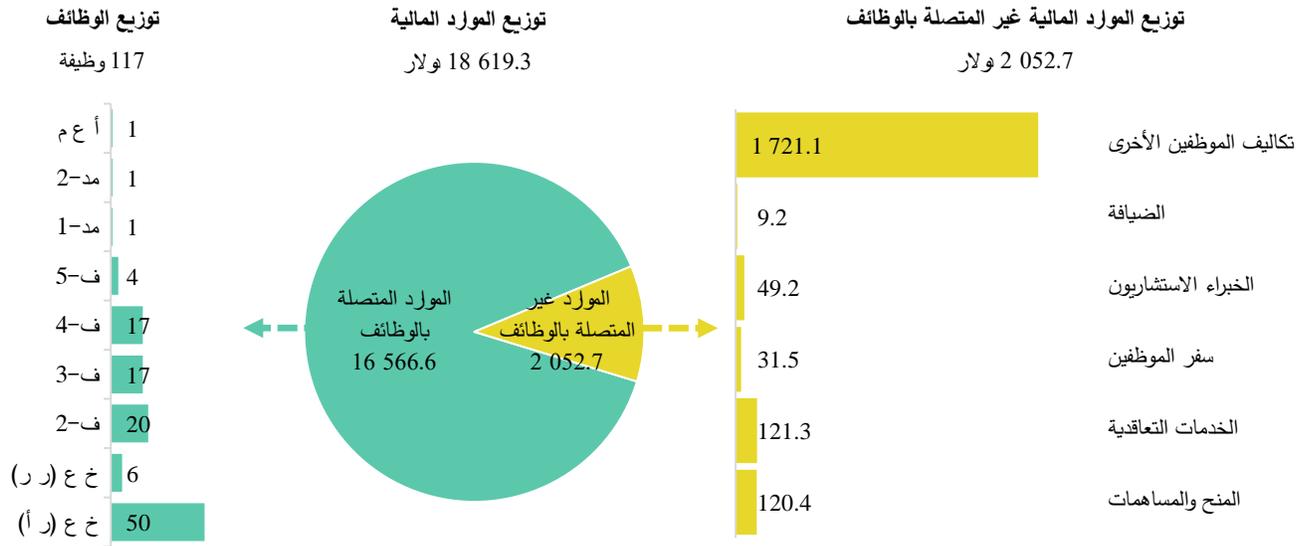
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)	التغيرات				نققات عام اعتمادات عام		2021	2020	الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية
	النسبة المئوية	المجموع	التغيرات الجديدة/ الأخرى	التعديلات الموسعة	الفنية	الغنية			
16 566,6	0,6	101,1	-	-	101,1	16 465,5	13 560,8	الموارد المتصلة بالوظائف	
2 052,7	3,6	71,7	85,0	-	(13,3)	1 981,0	1 409,8	الموارد غير المتصلة بالوظائف	
<b>18 619,3</b>	<b>0,9</b>	<b>172,8</b>	<b>85,0</b>	<b>-</b>	<b>87,8</b>	<b>18 446,5</b>	<b>14 970,6</b>	<b>المجموع</b>	
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة									
61	-	-	-	-	-	61	-	الفئة الفنية والفئات العليا	
56	-	-	-	-	-	56	-	فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	
<b>117</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>117</b>	<b>-</b>	<b>المجموع</b>	

الشكل السادس من الباب 7

قلم المحكمة: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



### الدعم البرنامجي

45-7 تتصل المخصصات المدرجة تحت بند الدعم البرنامجي باحتياجات الخدمات المشتركة للمحكمة وقلمها، بما يشمل المساهمة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى مؤسسة كارنيجي مقابل استخدام قصر السلام في لاهاي.

46-7 وتصل الموارد المقترحة للميزانية العادية لعام 2022 إلى مبلغ 4 280 300 دولار، وتعكس زيادة صافية قدرها 82 600 دولار مقارنة بالاعتمادات المرصودة لعام 2021. ويرد في الفقرتين 7-37 (ج) و 7-38 (ج) أعلاه تفسير للزيادة الصافية المقترحة البالغة 82 600 دولار. وترد تفاصيل إضافية في الجدول 7-13 وفي الشكل السابع من الباب 7.

الجدول 7-13

الدعم البرنامجي: تطور الموارد المالية

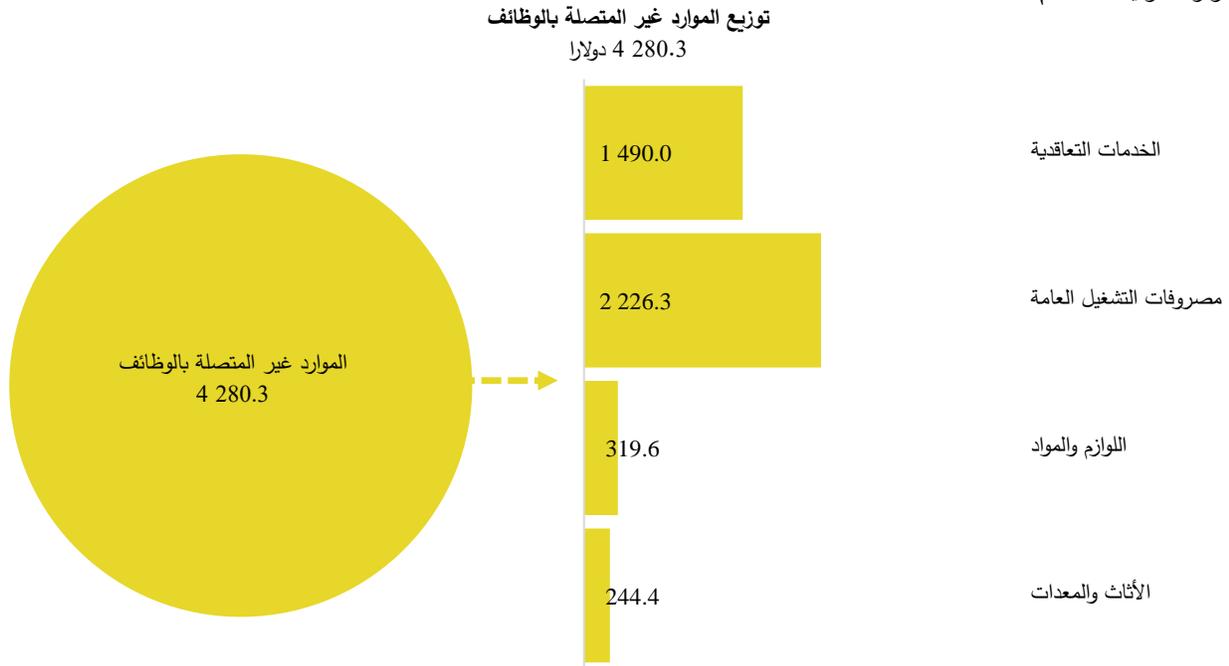
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

نقعات عام 2020		نقعات عام 2021		التغيرات		التغيرات	
2020	2021	عام 2021	عام 2021	التغيرات الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية
3 875,2	4 197,7	(77,6)	-	160,2	82,6	2,0	4 280,3
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية							
الموارد غير المتصلة بالوظائف							
المجموع	3 875,2	4 197,7	(77,6)	-	160,2	82,6	2,0

الشكل السابع من الباب 7

الدعم البرنامجي: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



## المرفق الأول

## الهيكل التنظيمي وتوزع الوظائف لعام 2022

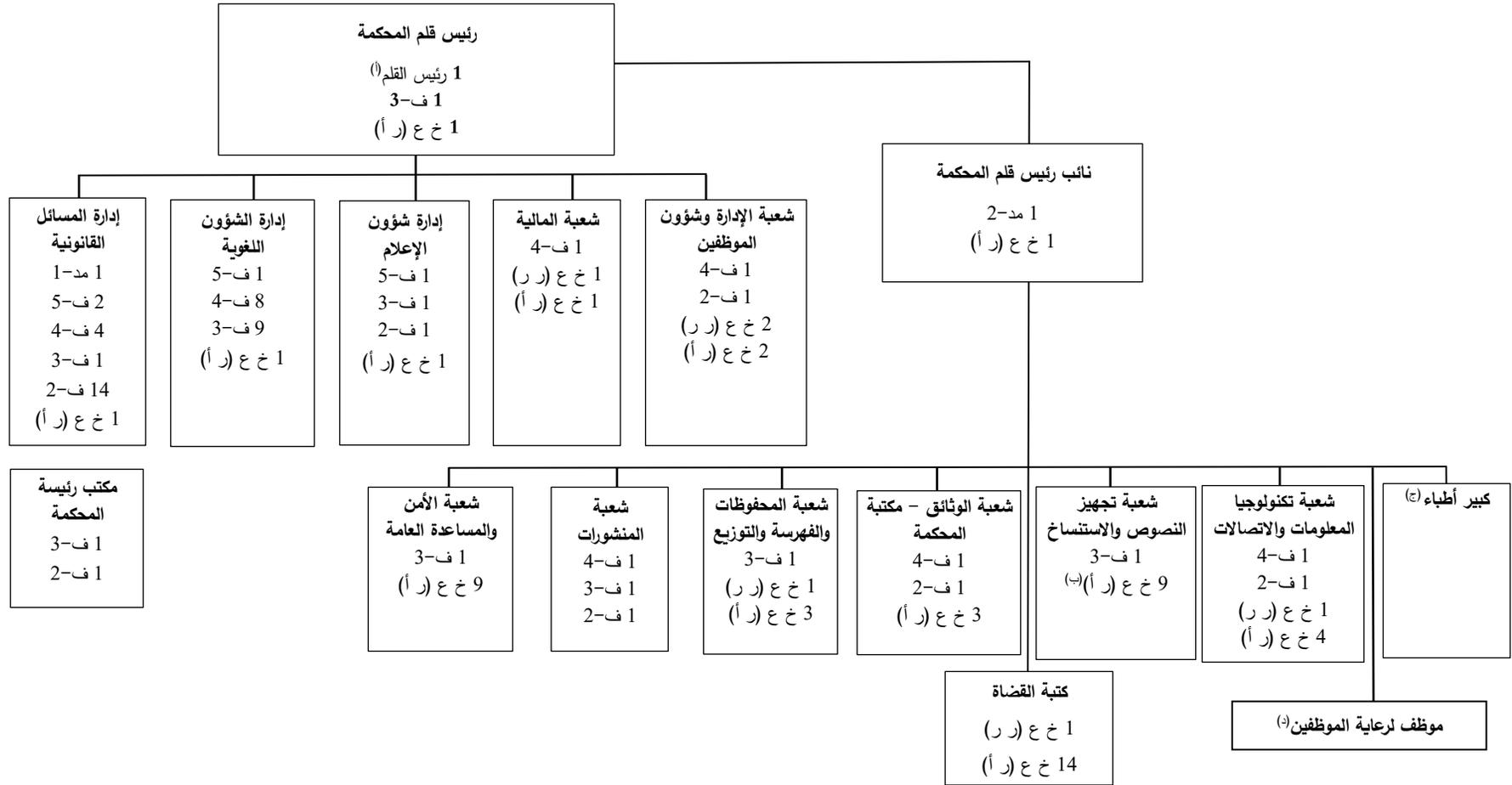
يبين المخططان الواردان أدناه الهيكل التنظيمي لمحكمة العدل الدولية. يستتسخ المخطط ألف الهيكل التنظيمي المعتمد لعام 2021، بالصيغة الواردة في الوثيقة [A/75/6 \(Sect. 7\)](#). ويعرض المخطط باء الهيكل التنظيمي المقترح لعام 2022.

## تبرير التغييرات المقترحة

يعكس هيكل قلم المحكمة لعام 2022 القرارات التي اتخذتها المحكمة في تموز/يوليه 2020 وشباط/فبراير 2021 استنادا إلى نظامها الأساسي وقواعدها، بشأن استعراض تنظيم العمل بين رئيس القلم ونائب رئيس القلم بهدف تحسين الكفاءة في إدارة أنشطة قلم المحكمة وتنسيقها. ووفقا للخريطة التنظيمية المنقحة، فإن شعبة الشؤون الإدارية وشؤون الموظفين، التي كان يشرف عليها في السابق نائب رئيس القلم، أصبحت تحت إشراف رئيس القلم، في حين أن شعبة المحفوظات والفهرسة والتوزيع وشعبة المنشورات وشعبة الأمن والمساعدة العامة - التي كان رئيس القلم يشرف عليها سابقا - أصبحت تحت مسؤولية نائب رئيس القلم. واتخذت المحكمة هذه القرارات في إطار ممارسة استقلاليتها في شؤون الموظفين والمسائل الإدارية، ولا تترتب عليها أي آثار في الميزانية. ولا يتوقع قلم المحكمة إدخال أي تغييرات أخرى على هيكلها التنظيمي لعام 2022.



باء - الهيكل التنظيمي المقترح وتوزيع الوظائف لعام 2022



المختصرات: خ ع (ر أ): فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ خ ع (ر ر): فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية).

(أ) وفقا للمادتين 21 و 32 من النظام الأساسي للمحكمة، تعين المحكمة رئيس قلمها وتحدد الجمعية العامة مرتبه بناء على اقتراح المحكمة. وتدرج وظيفة رئيس قلم المحكمة في الميزانية برتبة أمين عام مساعد.

(ب) إضافة إلى ذلك، ستكون في الشعبة وظيفتان من وظائف المساعدة المؤقتة العامة لدعم أعمال المكتب.

(ج) وظيفة بدوام جزئي (25 في المائة من الوقت) من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (ف-5).

(د) وظيفة بدوام جزئي (25 في المائة من الوقت) من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (ف-3).

## المرفق الثاني

## موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن هيئات الرقابة

وصف موجز للتوصية

الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية

## اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/75/7)

تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة أذنت في قرارها 261/72 للأمين العام بالدخول في التزامات لا تتجاوز مليون دولار لتنفيذ نظام للتخطيط المركزي للموارد لصالح المحكمة خلال فترة السنتين 2018-2019. وأبلغت اللجنة، في سياق تقريرها السابق، بأن المحكمة كانت اتخذت قرار اعتماد نظام أوموجا، نظام الأمم المتحدة المركزي لتخطيط الموارد، في تشرين الأول/أكتوبر 2017 وبأنه كان من المقرر تنفيذ هذا النظام في المحكمة اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر 2019. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن الميزانية المقترحة لعام 2020 تشمل احتياجات مجموعها 142 300 دولار لتغطية التكاليف المتصلة بنظام أوموجا. وتعرب اللجنة الاستشارية من جديد عن ثقتها من أن كل الجهود ستبذل لضمان تنفيذ نظام أوموجا بسلاسة في الوقت المناسب مع الاستفادة الكاملة من فوائد هذا النظام (انظر أيضاً A/74/7، الفقرتان ثلثا-9 وثلثا-10) (الفقرة ثلثا-13).

في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وبناء على تقرير أعده رئيس القلم بشأن بعض المسائل التقنية المتعلقة المتصلة بتنفيذ نظام أوموجا، وافقت المحكمة على مواصلة نشر نظام أوموجا في محكمة العدل الدولية. وفي 23 كانون الأول/ديسمبر 2020، كتب رئيس القلم إلى المراقب المالي لإبلاغه بقرار المحكمة. ومنذ ذلك الحين، ظل قلم المحكمة على اتصال بشعبة أداة التخطيط المركزي للموارد في الأمانة العامة للأمم المتحدة لاستئناف جهود بدء العمل والنظر في خيارات لإدراج محكمة العدل الدولية في خطة العمل الحالية للأمانة العامة.